مركز توت للدراسات السياسيه

(Thoth Center for political studies) TCPS

Political Think Tank

إصلاح التعليم العالي في مصر

أ.د. حسام بدراوي

مقدمة

إننا على أعتاب مرحلة تشهد تغيرات جذرية في مجالات التعليم وظروف العمل، مرحلة تتشعب فيها متطلبات المستقبل المهني الناجح، ويسير جنبًا إلى جنب معها التعليم والتدريب مدى الحياة كمطلب واضح وأساسي. وفي هذا السياق، وبالنظر الي رؤيه مصر ٢٠٣٠ التي تشرفت برئاسه لجنتها المخصصه للتعليم فهناك عشر سياسات رئيسة وضرورية للمضي قدما على نهج الإصلاح الجاد في مجال التعليم العالي بمصر. وقبل عرض السياسات

الوجب إعتبارها فإنني أطلب من القارئ ان يستوعب الرؤيه ، لأن كل كلمه فيها يخرج منها أهداف واجبه التحقيق ، ومؤشرات قياس واجبه المتابعه.

سياسات تطوير التعليم العالي :

السياسات العشره لتطوير التعليم العالي في مصر هي:

أولا: إعادة صياغة مسئوليات الدولة تجاه نظام التعليم العالي جامعاته ومعاهده.

ثانيا: التوسع في نظام التعليم العالي لتلبية احتياجات الطلاب الجدد وفقًا لرؤية محددة ومعلنة تشمل التعليم الفني والتدريب المهني.

ثالثا: إعادة تنظيم جذرية للمؤسسات التعليمية بهدف تحسين الجودة، والوصول إلى المستويات العالمية التي نختارها.

رابعا: تطوير نظام متعدد ومرن يتفق واحتياجات التنمية ويتصل وينفتح على الحركات الدولية المعنية بالتحسين وتحديث طرق التدريس والبحث (العالمية والمحلية).

خامسا: إجراء تحرك ضخم ومتكامل كأساس لوضع البحث العلمي ونشاطاته كمكون حياتي في مؤسسات التعليم العالي.

سادسا: تنمية العلاقة الديناميكية بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

سابعا: الالتزام بالنزاهة الأكاديمية والمؤسسية، وتوضيح ذلك في بيان رسالة كل مؤسسة تعليمية بحيث ينبغي أن تعكس قيم الصدق والمساءلة والمسؤولية كقيم أساسية فضلاً عن احترام الأمانة العلمية والحرية وبالإضافة إلى مبادئ تحترم تكافؤ الفرص والتعددية

ثامنا : دمج التكنولوجيا والثقافه الرقميه في وجدان الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بأولويه واضحه لا تسمح بالتراجع والانفتاح العقلي للتعليم عن بعد وتنظيمه وقبوله مجتمعيا، .

تاسعا : حوكمه اداره مؤسسات التعليم العالي ، وكفاءه تنظيمها

عاشرا: تنميه مناخ التعليم العالي بالرياضه والفنون والعمل الجماعي والتواصل بالمجتمع لبناء انسان سوي قابل للتعدديه، يملك مهارات القرن الواحد والعشرين ، منافس عالميا وعنده سماحه الإختلاف مع الآخر بلا تعصب ولا عنف.

<u>إعادة صياغة مسئوليات الدولة تجاه نظام التعليم العالي والمعاهد:</u>

ينبغي أن تستمر مسئولية الدولة تجاه التعليم العالي، ولكن بصيغة وشكل مختلفين عما كانت عليه الأمور عبر سنوات متعددة. إننا نرى وجوب تحرير التعليم العالي من:

أ- هيمنة الحكومة، وهو وضع قد أصبغ الجامعات بصبغة التيارات السياسية عبر فترة زمنية طويلة.

ب- ودافع تحقيق الأرباح الذي لا يخضع للوائح والنظم، والذي ظهر أخيراً مع انفتاح النظام على إنشاء جامعات خاصة متعددة.

إن التزام الحكومة تجاه التعليم العالي لا يعني أن كل مؤسسات التعليم العالي ينبغي أن تملكها الحكومة، وتديرها، فهذا وضع نقل كل الفساد الثقافي الكامن في جنبات القطاع العام وممارسته إلى هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة. كما أن مثل هذه المؤسسات لابد وأن تديرها من وجهة نظري مجالس مستقلة، بتمثيل رباعي متمثل في الدولة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي والقطاع الخاص. وهو تصور قابل للتطوير وإضافة أصحاب مصلحة آخرين بأشكال مختلفة، وقد تكون نسب التمثيل أيضا في احتياج للمناقشة لضمان التوازن النسبي بين هذه الجهات.

إلا أن هذه الدائرة الجديدة التي من شأنها أن تحل محل الحكومة، تحتاج إلى التطوير والتنمية حتى تصبح مسألة محاسبة مثل هذه المؤسسات أمام المجتمع مسألة واقعية. وبناءً على ما تقدم، فالأمر يحتاج من وجهة نظري إلى فترة انتقالية تصل إلى ٣سنوات لبناء قدرات تلك الجهات التمثيلية، ونرى أنه خلال هذه الفترة يمكن أن يتم تعيين هؤلاء الممثلين من قبل الدولة بشكل شفاف وبناء على معايير معلنة، وبالاتفاق ما بين المجتمع الأكاديمي والدولة على أساليب الاختيار.

كذلك فإنني أشجع مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمة التعليم العالي طالما تتحقق الدعامتين التاليين:

1. توفر أركان ضمان الجودة والاعتماد، بلا تحفظ،
2. أن يواكب ذلك بناء أنظمة لتمويل الطلاب، وتطبيقها بحيث لا يحرم من هو مؤهل ولا يملك القدرة المالية.

وفي إطار تولي الدولة لمسئولياتها تجاه التعليم العالي المملوك للشعب، فلابد.. وألا تتعامل مع الجامعات بوصفها كيانات تابعة للقطاع العام، أو

تتعامل مع أساتذة الجامعات على أنهم من موظفي الحكومة، بل يجب على الدولة في هذه الحالة أن:

1. تضاعف التمويل الحكومي والاجتماعي الموجه للتعليم العالي الحكومي، مرة كل ثلاث سنوات، على مدار التسع السنوات القادمة. كما نوصى بإيلاء اهتمام خاص للجامعات التي تباشر أنشطة بحثية على مستوى عالمي ومضاعفة موازناتها.
2. ترفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة داخل مؤسسات التعليم العالي. (الحوكمة/ الحكم الرشيد)
3. تعظم الفوائد التي تأتي بها المعرفة والمزايا المجتمعية لهذه المؤسسات، وضمان انعكاس ذلك على المؤسسة نفسها والعاملين فيها.
4. تُحسن مستوى اختيار الإدارة القائمة بأعمال مؤسسات التعليم العالي.

وكي يتسنى تحقيق مثل هذه المهام، ينبغي أن تحظى مؤسسات التعليم العالي بالمزيد من الاستقلالية (الإدارة الذاتية) وفي ذات الوقت تهتم بالسعي نحو تقوية روابطها بشكل منظم مع المؤسسات والشبكات الإقليمية والدولية. وعلى أي حال يجب أن تكون تلك المؤسسات:

1. مسئولة ماليًا.
2. خاضعة لأنظمة اعتماد صارمة، ولرقابة دقيقة وذلك لضمان الجودة.
3. ملتزمة بمواثيق النزاهة المؤسسية.

التوسع في نظام التعليم العالي:

يلتحق حوالي ٣٢% فقط من المصريين في الفئة العمرية ما بين 18-23 بنظام التعليم العالي المصري، ويبلغ إجمالي عدد الملتحقين حوالي 2.5 مليون طالب كما ذكرنا آنفا، وحتى يتسنى رأب هذا الصدع الكبير في معدل الالتحاق بالتعليم العالي، فإن بناء القدرات في مصر يحتاج من وجهة نظرنا إلى التوسع في هذا المستوى التعليمي، فمع توقعات زيادة أعداد السكان والحاجة إلى تحسين نسب الالتحاق بالتعليم العالي بنحو 50% من فئة الشباب المستهدفة من بين السكان، يصبح عدد الطلاب المتوقع وجودهم بعد عشر سنوات في الجامعات والمعاهد العليا أكثر من خمسة ملايين طالب وطالبة. وبالرغم من ذلك يجب التخطيط بدقة لأعمال التوسع هذه خاصة إذا تعلق الأمر بالمؤسسات القائمة حيث أدى التوسع فيها فيما مضى إلى تدهور مستوى الجودة وتدني الكفاءة الإدارية، وظهور أنماط متعددة من الفساد. ولابد للقانون الجديد ان يتيح أنماط التوسع لتحقيق الهدف ان تم الاتفاق علية.

ويواجه منطق التوسع في التعليم العالي وإتاحة الفرصة للشباب المصري المتطلع إلى ذلك، تحديا من قطاع من قادة المجتمع السياسي تحرجا من ربط زيادة عدد خريجي التعليم العالي بالبطالة وكأن هذا التوسع في المستقبل سيحدث بدون نمو اقتصادي متوقع وزيادة فرص العمل المتاحة. كذلك لا يرى هذا القطاع من الساسة سوى أن تدهور منتج التعليم العالي سيظل مستمرا بدون تحسن، الأمر الذي يتهرب في وجهة نظرنا، من مواجهة رفع مستوى جودة أداء الجامعات والمعاهد العليا الذي سيؤدى بدوره إلى أن يكون خريجو هذه المؤسسات خالقي فرص العمل والمبادرين في المستقبل لبناء الأعمال وريادتها.

إننا لا يجب أن نغفل أن خريجي التعليم العالي هم قادة المستقبل ورواده، وإننا ننافس على ريادة المنطقة بقدراتنا البشرية التي يتم بناؤها في هذه المؤسسات، كذلك يواجه تحدى التوسع في التعليم العالي رؤية ضيقة ترى أن التوسع في التعليم الفني هو بديل عن التعليم العالي ولا يراه جزءا منه وهو منهج يغفل أن أكثر من 62 % من شبابنا هم الآن في مؤسسات التعليم الفني المدرسي، ويعانون أكثر من غيرهم من تدنى مستوى التعليم قبل الجامعي، والمهارات المكتسبة للجدارة المهنية.

إن تعديل رؤية التعليم العالي لتشمل بعض توجهات التعليم الفني والتدريب المهني والتكنولوجيا تجعل التوسع متوازنا ويتيح مساحة أوسع من التوسع خارج نطاق الجامعات التقليدية يتواءم مع رفع قيمة التعليم الفني العالي في إطار رؤية متكاملة للإطار القومي للمؤهلات.

الوضع الحالي هو أن 38% فقط من شبابنا يتوجه للمرحلة الثانوية العامة، وان لم يتم التوسع في التعليم العالي، فإننا ننتقص من حق هؤلاء الشباب بل ونهدر فرص التنمية في مصر، ناهيك عن عدم القدرة على حل عنق زجاجة الثانوية العامة بدون التوسع في القبول في التعليم العالي بأشكاله المختلفة مع فتح الطريق للخروج منه والدخول إليه في أي عمر للشباب، ويجب أن يأتي هذا دعما للتعليم المستمر الذي يمثل العمود الفقري لاستمرار التقدم.

ويبقى السؤال، هل تستطيع الدولة وحدها أن تقوم بأعمال التوسع هذه مع الحفاظ على جودة التعليم؟ والإجابة في هذا السياق هي النفي بالتأكيد. إذن من يستطيع القيام بذلك؟ إن مثل هذا التحدي يحتاج إلى:

- القيام بمبادرات مبتكرة مشتركة ما بين القطاعين العام والخاص (التفكير بطريقة غير تقليدية).
- تحفيز غير تقليدي لمبادرات القطاع الخاص غير الهادف للربح.
- تنظيم استثمارات القطاع الخاص الهادف جزئيا أو كليا للربح بشكل يتسم بالشفافية.

وفي هذا السياق، لا ينبغي إنشاء مؤسسات سواء كانت تابعة للقطاع العام أو الخاص، إلا إن كانت قادرة على تقديم مستوى أعلى من الجودة. وأعتقد أن مبادرات القطاعين العام والخاص تستطيع أن تقود التنمية في الفترة الحالية، كما تستطيع الدولة أن توجد المناخ الصالح للتنمية.

إننا يجب أن نقر بمبدأ المنافسة كشرط أساسي ودائم في شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس، وأن يتم تثبيت الأساتذة من ذوي الأداء المتميز. كما ينبغي تشجيع إنشاء منظمات علمية للأكاديميين والباحثين، واختيار رؤساء الجامعات والعاملين في الإدارة العليا، باستخدام أساليب شفافة تشترك فيها الأطراف المعنية ويحاسب هؤلاء ويساءلون على أساس المهام والأهداف الموكلة إليهم. كما يجب زيادة رواتب أساتذة الجامعات وأعضاء هيئة التدريس مقابل تقييم أدائهم العملي، في إطار خطة متكاملة لتحسين الجودة.

ويمكن تحسين جودة التعليم العالي عن طريق تحرير النظام من التكرار وزيادة المرونة، وجعل النظام أكثر قدرة على تلبية احتياجات التنمية. هناك أيضًا حاجة ماسة إلى إدخال

الإصلاحات على القواعد التي تحكم عملية الالتحاق بالتعليم العالي، فبدلاً من الاعتماد كليةً على إجمالي درجات امتحانات شهادة الثانوية العامة، فإننا نوصى بتصميم امتحانات قبول

تلبي احتياجات كل مؤسسة تعليمية. إلا إنني أصر على صعوبة تحقيق ذلك في إطار من العدالة وتكافؤ الفرص إلا إذا تم ربطه بالتوسع وزيادة الأماكن المتاحة للطلبة في التعليم

العالي بعد مرحلة الثانوية العامة وهو الأمر الذي سينقل المنافسة إلى مستويين مختلفين هما:

1. منافسة بين الجامعات والمعاهد لجذب الطلاب إليها في إطار نظام الجودة والاعتماد، الذي لن يسمح بالتكدس، وفى إطار أن الموازنات المخصصة من الدولة ستعتمد على عدد الطلاب الملتحقين.

2. منافسة بين الطلاب للالتحاق بأفضل الجامعات حسب تقييمها المجتمعي المعتمد على تقارير ضمان الجودة، وقدرة خريجيها على التوظيف الذي سيكون عاملا هاما في ترتيب التنافس للجامعات.

التعليم العالي واحتياجات التنمية:

مرونة وتعدد النظام :

ينبغي ان يكون نظام للتعليم العالي متسما بالتعددية والمرونة ويتفق واحتياجات التنمية، وحتى يتسنى تحقيق التعددية ينبغي:

أ- ألاَّ تكون البرامج الأساسية صورة مكررة من النظم القديمة، وهو للأسف شرط لتأسيس البرامج الحديثة في ظل الوضع الحالي.

ب- إيلاء قدر كبير من الاهتمام لمؤسسات التعليم العالي التي لا تعد جزءاً من الجامعات -على مستوى السياسات- كالمعاهد العليا والمتوسطة العامة والفنية.

ج- التركيز على الوظائف المثمرة لمؤسسات التعليم العالي، وهي وظائف تستطيع أن تعزز كل من الموارد المالية والبحثية، ومنها القدرة على إنشاء مراكز للبحث والتنمية متعددة العلوم ومستقلة عن المؤسسة، وذلك عن طريق خلق شراكات نشطة مع الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

إننا نعلم أن هذه المناهج الجديدة تحمل في جعبتها بالنسبة للحالة المصرية المخاطر وكذلك الفرص والتي ترفع مرة أخرى من قيمة وحتمية النزاهة المؤسسية.

أما المرونة فتعني على المستوى الفردي حرية ترك مؤسسات التعليم العالي المختلفة والعودة إليها مرة أخرى. وعلى المستوى المؤسسي فتعني أن هيكل المؤسسات وفحوى برامجها، عرضة للتنقيح المستمر، وذلك لضمان الاستجابة السريعة للتطورات المحلية والدولية.

استقراء النظام :

ينبغي أن يرتبط كل من الاعتراف الدولي بأنظمتنا وجاذبيتها للآخرين بالقدرة الداخلية والخارجية على استقراء تلك الأنظمة، ومن ثم يجب توثيق نظام الدورات الثلاث للحصول على الدرجة العلمية بشكل يسهل مقارنته بالأنظمة الأخرى على المستوى الدولي، وقياس مدى التناظر والتوافق وذلك مع الأخذ في الاعتبار تطبيقات عملية بولونيا[1] لإصلاح التعليم العالي في أوروبا.

وعلى هذا يصبح الاعتراف الدولي بالدورة الأولي من دورات الحصول على الدرجة العلمية، واعتبارها ذات مستوى مناسب في منح المؤهلات، أمراً جوهريا في نجاح هذا المسعى الذي نرغب من خلاله في جعل خطط التعليم العالي الخاصة بنا جلية واضحة للجميع.

أما بخصوص الدورة الخاصة بالخريجين، فإنه يجب منح الفرصة في الاختيار بين الحصول على درجة الماجستير في فترة أقصر والحصول على درجة الدكتوراه على فترة أطول وفي ذات الوقت يُنصح بإعطاء فرصة للانتقال بين الأمرين، فضلاً عن التركيز على أهمية إجراء البحوث واستقلالية العمل.

الاستقلالية المؤسسية للتعليم العالي:

إن الجامعة هي بمثابة مؤسسة مستقلة في قلب المجتمع، وهذه المؤسسة تُنتج وتَفحص وتُقيم وتَنقل الثقافة من خلال البحث والتدريس، وكي يتسنى للجامعة أن تلبي احتياجات العالم من حولها، فينبغي أن تتسم عمليتا إجراء البحوث والتدريس -اللتين تتمان داخلها- بالاستقلالية الفكرية بعيداً عن السلطة السياسة والقوى الاقتصادية، وذلك وفقا لإيماننا بالآتي:

- وجوب نمو قدرات الجامعة على المعارضة) البعد الإنتقادي) والموافقة) الحاجة إلى الالتزام).
- أن الجامعة هي بمثابة نقطة التقاء مثالية للأساتذة القادرين على نقل علومهم ومعرفتهم للآخرين، المؤهلين لتطوير هذا المحراب العلمي، من خلال البحث والابتكار، وأيضاً الطلاب المتعطشين للعلم والقادرين والراغبين في تغذية عقولهم بتلك المعرفة.

- (1)في 19 يونيو 1999 التقى وزراء التعليم العالى من 29 دولة أوروبية في بولونيا لصياغة اتفاقية هامة، واشتهرت هذه الوثيقة باسم إعلان بولونيا وكانت بمثابة الخطوة الأولى لعملية هامة ومستمرة لتحقيق التناغم والانسجام بين أنظمة التعليم العالى الأوروبية المتعددة عرفت باسم: عملية بولونيا

- أن الشغل الشاغل للجامعة ينبغي أن يكون ابتكار الجديد واستيعابه، واكتساب وصنع ونقل المعرفة، وتحقيق التناغم والتكيف بين المتاح من المعرفة المنقولة أو المبتكرة واستخدامها في وقتنا الحاضر أو في المستقل.

- أن الجامعة يجب أن تكون مؤسسة عابرة للحدود الجغرافية والسياسية، وكيانا مؤكداً على الأهمية الكبيرة للثقافات المختلفة في التعرف والتأثير بعضها في البعض، كي يتسنى لها أداء رسالتها

الأكاديمية للتعليم العالي والتزامات التعليم العالي الواضحة تجاه النزاهة المؤسسية:

ببساطة، فإن المؤسسة التي تحافظ على نزاهتها هي مؤسسة لا تعاني من الفساد والاحتيال وسوء الممارسات، أو تناهضها بنجاح، فإعلان بوخارست[2] ينص على أن القيم الرئيسة للمجتمع الأكاديمي ترتكز على: الأمانة والثقة والعدالة والاحترام وتولي المسئولية والمساءلة. كما أنه يُبرز أن مثل هذه القيم "ليست ذات مغزى في حد ذاتها فحسب بل هي أيضًا جوهرية في الممارسة الفعالة لعملية التدريس وإجراء البحوث ذات المستوى المرتفع."

"إن نزاهة أعضاء الجامعة من المدرسين والباحثين والطلاب لا تتعلق بالأخلاق الفردية فحسب، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسة التعليمية في مثل هذه الحالة يمكن أن تركن إلى سلك الطرق المختصرة كي تجني المكافآت السريعة تحت ذريعة الحاجة والضرورة، أو لأن المجتمع يشجع نظام المبادلات سواء العينية أو على مستوى سمعة المؤسسة ويمزج ما بين المكانة الاجتماعية والاعتراف الفكري والثقافي بدورها".

يجب أيضًا أن نضع في الحسبان أن المسائل المرتبطة بموضوع النزاهة تتصل بجوانب الحياة الأكاديمية كافة، فبالرغم من أن الممارسات الإدارية السيئة - أو التخلي عن القيم الخاصة بالحرية الأكاديمية والمبادئ الأساسية للبحوث العلمية - قد تكون واضحة وجلية أمام الجميع، فإن النزاهة في عملية التدريس والتعلم والاهتمام بالمبادئ الأخلاقية والمعنوية في إجراء الأنشطة البحثية لها نفس مقدار الأهمية، إن لم تكن أكثر أهمية. بالإضافة إلى ذلك فإن المسائل الخاصة بالنزاهة في المجتمع الأكبر في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، هي بالأحرى ضرورية لهذا الجانب المُؤسس والمكون للمجتمع، ألا وهو التعليم العالي، عموما والجامعات بوجه خاص. لذلك فإنني أرى أن على كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مراعاة الالتزام بأعلى المبادئ الأخلاقية في تمثيلها لدوائرها العلمية المختلفة وفي تمثيلها للجمهور، وذلك في مجالاتها كافة (التدريس والمنح الدراسية، والخدمة، ومعاملة الطلاب، وأعضاء الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، وفي علاقاتها مع الجهات التنظيمية والجهات المانحة وغيرها).

(2) تم إقرار إعلان بوخارست بشأن القيم الأخلاقية ومبادئ التعليم العالي في إقليم أوروبا في المؤتمر الدولي حول الأبعاد الأخلاقية والمعنوية للتعليم العالي والعلوم في أوروبا والذي عقد في الفترة ما بين 5-2 سبتمبر 2004 ببوخارست، رومانيا. ويتوافر تحت بند التعليم العالي بأوروبا (4) 29 ص 507-503

- على المؤسسة، وكذا مجلس إداراتها القائم على أعمالها، والإداريين وأعضاء الجامعة وهيئة التدريس بها، أن يتعهدوا بتجسيد ودعم أعلى المبادئ الأخلاقية في الإدارة وفي كل التعاملات مع الطلاب والمنظمات العامة والجهات الخارجية.
- على كل مؤسسة أن تقوم بتقييم ومراجعة سياستها وإجراءاتها وإصداراتها بانتظام عند الضرورة، وذلك لضمان استمرارية تطبيق النزاهة في أرجاء المؤسسة كافة.
- على كل مؤسسة أن تقوم بتمثيل نفسها بدقة واتساق أمام دوائرها العلمية والعامة وطلابها المنتظرين، وذلك عن طريق إصداراتها وتصريحاتها الرسمية.
- على كل سياسة مؤسسية أن تُعرف معنى تعارض المصالح، وتعرضه وتطبقه على أعضاء مجلس الإدارة القائمين على أعمالها، والإداريين وأعضاء الجامعة وهيئة التدريس.
- على كل مؤسسة أن توضح من خلال سياستها وممارستها، التزامها بالسعي الحثيث والحر وراء المعارف، ونشر هذه المعارف بما يتسق و أهداف المؤسسة وبيان مهمتها.

السياسة الخاصة بالنزاهة المؤسسية:

استناداً على التقاليد الأكاديمية والمبادئ الفلسفية، فيجب أن تلتزم الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بالسعي وراء بيان الحقائق وإبلاغها للآخرين، وحتى يتسنى لهذه المؤسسة الإيفاء بمثل هذا الالتزام، عليها أن تتحلى بالنزاهة المؤسسية في طريقة قيام الكليات أو الجامعات بإدارة شئونها، وبذلك فهي تحدد أهدافها وتختار أعضائها وتحتفظ بهم، وتقبل بالطلاب، وتصمم المناهج وتصوغ برامج البحث وتصلح من نطاق خدمتها.

إن الاحتفاظ بمثل هذه النزاهة المؤسسية وممارستها يفرض ويشترط توافر قدر مناسب من الاستقلالية والحرية كما سبق وأن ذكرنا في هذا النص. ونعني بهذه الحرية، حرية فحص البيانات والتشكك في الافتراضات والاسترشاد بالأدلة وتدريس ما نحن على علم ودراية به، وأن نصبح تلاميذ وعلماء في ذات الوقت. فهذه هي الحرية التي نعنيها بعيدا عن كل مصادر الإزعاج غير المبررة والتي تعوق وتمنع الكليات والجامعات من متابعة أعمالها الضرورية.

إن اهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي باحتياجات مجتمعها وبلادها، لا يعنى أنها تمثل حزب سياسي. وعلى هذه المؤسسات أن تلتزم بمسئولياتها الأخلاقية، غير أنها لا بد وأن تعي أيضا أنها لا تمثل دين ولا دار عبادة حتى ولو كانت ذات طابع ديني إلا إن كانت جامعة مخصصة للعلوم الدينية، كما هو الحال في جامعة الأزهر الأم، وليس في كليات جامعة الأزهر المختصة بالعلوم والرياضيات والهندسة مثلا، فتلك العلوم المدنية يجب النظر إليها بنفس مفهوم وفلسفة التعليم العالي التي أشير إليها في هذا الكتاب وهو الأمر الذي سيأخذني إلى مناقشة تطوير التعليم الأزهري في مكان آخر بالكتاب.

إن على أعضاء هيئة التدريس، أن يتولوا مسئولية التفرقة ما بين الاقتناعات الشخصية والنتائج المُثبتة، وأن يقدموا البيانات ذات الصلة للطلاب، ويرجع ذلك إلى أن نفس هذه الحرية تؤكد على حقوقهم في معرفة الحقائق. أما مسئولية الطلاب فتتجلي في أن يتخيروا المعلومات ويطرحوا الأسئلة، وأن يشتركوا بنشاط وايجابية في حياة المؤسسة التعليمية.

لا تُنحي الحرية الفكرية الالتزام جانباً، بل تجعله متاحاً وشخصياً. إن الحرية لا تشترط الحيادية من جانب الفرد أو المؤسسة التعليمية، ولا سيما مهمة البحث والتعلم ونظم القيم والتي قد ترشد كل هؤلاء كأشخاص أو كمؤسسات. وبناءً على ما تقدم فالمؤسسات قد تمثل فلسفة اجتماعية أو دينية معينة شأنها في ذلك شأن الأفراد أو أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب، بيد أنه حتى يتسنى للأفراد والمؤسسات الحفاظ على مصداقيتهم عليهم ضمان

الحرية الفكرية، والسماح للآخرين بالحصول على نفس قدر الحرية في اقتفاء أثر الحقائق فضلاً عن التفرقة ما بين المسعى وراء معرفة الحقيقة والالتزام بتطبيقها. إن كل المهتمين بمصلحة كلياتهم وجامعاتهم سوف يسعون لدعم النزاهة المؤسسية لهم، وممارستهم للاستقلالية والحرية المناسبتين.

إن التحدي الكبير والصعوبة الشديدة في الالتزام بتلك السياسات واحترام تطبيقها يكمن في صعوبة الفصل ما بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبيئة المحيطة بها، فلا يكفي سن تشريع جديد أو تأسيس جهاز تنظيمي، إذ أن علينا أن نأخذ في الحسبان تغيير ثقافة المجتمع، وما يحدث فيه من تطبيق حازم للقانون والإيمان بحقوق الإنسان، والنظام الديمقراطي الذي يحترم في جوهره حقوق المسائلة للسلطات التنفيذية، وحق المواطن في الاختيار الحر.

إن مسألة مواجهة أعمال الاحتيال الفكري والغش وانتهاك الأخلاقيات، والاستفادة من تعارض المصالح تجعل من التغيير المرجو أمرا بالغ الصعوبة، ومن ثم يكون السؤال هو: هل نواجه التحدي بعملية إصلاح شاملة باستخدام مشرط الجراح، الذي قد يحتاج إلى وجود هذا الجراح أساسا وكفاءته وثقة المجتمع فيه، أم نتناولها بالتدريج من خلال فرض القواعد واللوائح وبناء الزخم المجتمعي لدعم الإصلاح، وهو ما يحتاج لوضوح الرؤية وثبات الطريق والمثابرة على التطبيق؟

إن التحدي الذي يتراءى أمام أعيننا في دول العالم النامي، ويجعلنا نعتقد أن الإصلاح لا يمكن أن يتأتى مرة واحدة بل يجب توافر رؤية شاملة وتطبيق وإصلاح متكامل يضم قضية حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية مع توافر الدعم السياسي لفهم هذا المعنى. إن الجامعات هي واحدة من أهم أركان هذا الإصلاح، وأكثرهم تأثرا به في حالة حدوثه.

البحث العلمي ومجتمع المعرفة:

ويمثل البحث العلمي والتطوير الآلية الفعالة للرقى وركيزة لا غنى عنها لمجتمع المعرفة، والبحث العلمي هو قاطرة دعم جهود التنمية لتطويع الفكر الخلاق الذي يتيح لمصر التواصل مع العالم ومواكبة التطور لتحقيق الأهداف القومية.

وفي مجتمع المعرفة، فإنه من اللازم تطوير إستراتيجية قومية شاملة، تحدد الأولويات وتعمل على زيادة الاستثمارات في مجال البحث والتكنولوجيا، وتشجع قيام المشروعات البحثية المشتركة بين الجهات المتعددة، بهدف ربط مخرجات البحث باحتياجات المجتمع والصناعة وخدمة أهداف التنمية.

إن تحقيق الطفرة المرجوة في البحث العلمي يرتبط بتقييم مخرجات البحث العلمي موضوعياً، باستخدام معايير عالمية تعني بقيمة الرسائل العلمية والبحوث المنشورة والمشروعات التعاقدية، وعدد براءات الاختراع والعائد المباشر والعائد الاجتماعي للبحث العلمي وأثره على الإنتاجية العامة للدولة. كما أن الاستعانة بعلماء مصر في الخارج وبالخبراء العالميين في مجال العلوم والتكنولوجيا يسرع بمواكبة مصر لما حققه العالم في هذه المجالات.

وفى نفس هذا السياق تبرز أهمية توزيع البحث العلمي علي أسس تنافسية بين مؤسسات البحث والجامعات، في إطار البرامج التي تتبناها الدولة، مع خضوع هذه المؤسسات لنظم الاعتماد وضمان الجودة والتقييم المستمر، وأنه مما لاشك فيه أن من عوامل نجاح هذا التوجه تشجيع القطاعات الإنتاجية على الاستثمار في البحث العلمي والتطوير من خلال منحها حوافز و مزايا و تيسيرات يكفلها القانون والنصوص التشريعية، مع المشاركة الفاعلة لممثلي قطاعات الإنتاج والخدمات في مجالس أمناء ومجالس إدارة مراكز البحوث والتطوير، وأيضا تسويق هذه المراكز لقدرتها البحثية لخدمة الجهات الإنتاجية.

وأخيراً فإن تعظيم الاستفادة بالموارد البشرية المتاحة في مؤسسات البحث العلمي والتطوير عن طريق زيادة البعثات الخارجية وبعثات الإشراف المشترك، وإنشاء مراكز التميز العلمي داخل الجامعات، وجذب الباحثين للعمل بوحدات البحوث بالقطاعات الإنتاجية، يعتبر عنصرا أساسيا في التوجه نحو مجتمع المعرفة[3].

---

(3) راجع الفصل الرابع والذي يناقش البعثات الخارجية وأهميتها للتنمية

ويعتمد النجاح في التوجه الجاد نحو مجتمع المعرفة، على القدرة على التطور والتكيف مع المتغيرات المتلاحقة لنواحي الحياة، ولا يمكن إنماء مجتمع المعرفة بدون اقتصاد حر ومنفتح، واحترام للحريات الإنسانية، وفاعليه في المشاركة السياسية، وتقدير سليم لدور الثقافة والقيم، وأناقش هنا مرتكزات ثلاثة هامة وهي الجوانب الاقتصادية والجوانب السياسية والجوانب الثقافية.

إنني أدرك تماما أن قدرات مصر البشرية القائمة والكامنة، تمثل مصادر قوة لم يتم الانتفاع بها على نحو كاف. وتعتبر تنمية هذه القدرات واستخدامها أساسا لنمو يقوده القطاع الخاص الوطني، الذي تلقى على كاهله الآن مهمة التنمية الاقتصادية.

إن وجود يد عامله مؤهلة ومدربة مسألة ضرورية لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الاستثمار، وتلبية الاحتياجات المتعددة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي .. كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي ندعو لتنميته في مصر وجذبه لسوقها، لخلق فرص عمل للشباب، يشكل في حد ذاته أحد أهم القنوات لنقل التكنولوجيا الحديثة وتطويرها واكتساب المعرفة وتطبيقاتها، ولا يمكن لهذا النوع من الاستثمار الوجود، إلا في بلد يتوافر فيه المزيج السليم من السياسات والخدمات المساندة والمستخدمة للمعرفة واليد العاملة الماهرة والأصول الثابتة والقدرة على المنافسة.

كذلك فإن الأسواق الحرة والتنافسية توافر آليات فعالة للتبادل الاقتصادي، وتفتح الباب على مصراعيه للابتكار والريادة الاقتصادية لتحقيق ميزة تنافسية في ظل قوانين منظمة. ومن أجل دعم الإبداع والابتكار، يتعين أن تتحرر الأسواق وأن تعمل في مناخ يتسم باستقرار الاقتصاد الكلي وبنظام حوافز متكامل، وعليه أرى أن التوجه نحو هذا الهدف يجب أن يكون عن طريق تغيير دور الحكومة من مشارك في الأسواق إلى حكم بين أطرافها. ولذلك ينبغي أن تسارع مصر إلى تقوية دورها التنظيمي بما يؤدى إلى منع الممارسات الاحتكارية

وتعزيز الانفتاح والمنافسة، كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات الكفيلة بتحديث خدماتها العامة وطرق تأديتها إلى الجمهور، وعليها الحصول على ثقته فيها حتى يمكنها النجاح.

وحيث إن عصرنا الحالي يتسم باللانمطية في كل مناحي الحياة والتطور المتسارع لجوانبها كافة، والذي تؤدي فيه روح الابتكار والحلول غير التقليدية دورا أساسا لمجابهة المشكلات والمتغيرات، يصبح العمل الحر والاستقلالية في توفير الخدمات ودعم الأداء الاقتصادي مفتاحا للتعامل مع الأزمات والتنافس الفعال في الأسواق محليا ودوليا. ومن ثم حري بنا أن ندعم العمل الحر ونحقق المزيد من الابتكار في إطار التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب تطوير النظام التعليمي ليؤكد على الإبداع والخصوصية الفردية والتعلم الذاتي واكتشاف ورعاية جوانب التميز المختلفة للطلاب، وإنشاء برامج التميز العلمي للطلبة المتفوقين

ورعاية الأطفال الموهوبين علميا وثقافيا واجتماعيا، حتى يندمج هدف تحقيق نمو إنتاجي متعدد الأشكال والجوانب في نسيج المجتمع النامي ككل.

لذا ولكل ما سبق في هذا الفصل، فإني أكرر اقتناعي بأن الإعداد للمستقبل يبدأ من استشرافه والتعامل مع توجهاته، كما أن العمل في الاستعداد الجاد له يبدأ من الآن، كي لا يتباطأ هذا الإعداد مع عجلة التطور فتنتفي فائدته المرجوة.

ويأتي استشراف المستقبل في رأينا مواكبًا للتيارات العالمية والفكرية من ناحية، ولكنه يجب أن يكون محافظًا على القيم العليا والسلوكيات السوية وأخلاقيات المواطنة المثلى من ناحية أخرى. ويمثل الحفاظ على التوازن بين هذين الأمرين تحديًا يجب مجابهته، ونقطة انطلاق نحو آفاق متصلة من المعرفة والتنمية المستدامة. ولكن كما أقول دائما إننا نحتاج إلى تعريف ماهية هذه القيم وتحديدها، والعمل على دمجها في وجدان شبابنا بالعلم والمثابرة والخبرة والانفتاح على تجارب الآخرين.

تحديات تطبيق سياسات إصلاح التعليم العالي :

لقد تناولت قضايا تطوير التعليم العالي في مصر من منظور شامل وبرؤية مستقبلية.
ولإدراكنا أن التعليم العالي في أي مجتمع هو قاطرة التغيير والقوة الداعمة لتيار الإصلاح وحاضنة قادة المستقبل والقاعدة الشرعية للإبداع، لذلك فإني أؤمن بأن التعليم في مصر يحتاج إلى إحداث ثورة ضخمة. إننا في حاجة إلى التحول من المنهج الذي يقدر الامتثال والخضوع، إلى ذلك الذي يشجع ويحترم الإبداع والخيال، ومن الطاعة إلى التساؤل والبحث ومن هنا يأتي التحدي.

إننا على أعتاب مرحلة تشهد تغيرات جذرية في مجالات التعليم وظروف العمل، مرحلة تتشعب فيها متطلبات المستقبل المهني الناجح، ويسير جنبًا إلى جنب معها التعليم والتدريب مدى الحياة كمطلب واضح وأساسي. ولقد طرحت تصورا لتعديل التشريع المنظم للتعليم العالي في مصر عام 2005/2006، الأمر الذي قوبل بردود فعل متباينة من المجتمع في ذلك الوقت واري اننا اكثر استعدادا الآن علي تقبله

.. إن القانون يستمد سبب وجوده ليس من ذاته، بل من الظروف الواقعية للحياة بمختلف جوانبها. وإذا كانت تلك الظروف متغيرة ومتطورة، فان القانون لابد أن يكون كذلك، ويواكب هذه التغيرات والتطورات ويتوافق مع المصالح المشروعة لمن يعيشون في المجتمع.

ولا يخرج قانون الجامعات عن تلك الحقيقة، فهو وجد لينظم ويعالج التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع المصري. وإذا كان هذا المجتمع قد تغير وتطور، فلابد أن يلحق هذا

التغيير والتطور بالقانون الذي يحكمه. فقانون تنظيم الجامعات الحالي رقم 49 لسنة 1972 قد وضع، وكما هو معلوم، منذ ما يزيد على ثمانية وثلاثين عاماً. وهي فترة طويلة تغيرت فيها مختلف ظروف المجتمع، وطرأ فيها عديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والوطنية، مما جعل أحكام القانون تبدو خارج الزمن الذي نعيشه.

فحينما صدر القانون المشار إليه، ومن قبله القانون رقم 84 لسنة 1958 في شأن تنظيم الجامعات، لم يكن ينهض بالتعليم العالي والبحث العلمي سوى عدد قليل من الجامعات الحكومية، وبعض المعاهد العليا الخاصة الخاضعة لإشراف وزارة التعليم العالي، بحسبان أن الدولة كانت هي المسئولة أولاً وأخيرا عن نشر العلم والمعرفة وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف فروع العلوم، وحيث كان الفكر الاشتراكي يهيمن على سياسة الدولة، وأن الدولة هي التي توظف الجميع.

وقد تغير الفكر إلى الحرية والإبداع والمبادرة، وبدأنا نفتح المجال للمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم العالي وتحمل أعبائه، وأخذ العالم بفكر استقلالية الجامعات المالية والأكاديمية، وسمحت للجهات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بإنشاء الجامعات والمعاهد العليا الخاصة، إلا إنه قد ثبت قصور كل من القانون رقم 49 لسنة 1972 والذي يحكم الجامعات الحكومية، والقانون رقم 101 لسنة 1992 الذي يحكم الجامعات الخاصة، وكذلك القانون رقم 52 لسنة 1970 الذي ينظم المعاهد العليا الخاصة، عن مواجهة عديد من المشكلات والسلبيات التي أفرزتها التجربة والواقع العملي لتطبيق تلك القوانين.

ونحن نعترف بأن مخرجات التعليم العالي المصري في الإطار المتاح الآن لا تتناسب مع أحلامنا ولا تتوافق مع المعايير الدولية ولا تكسب خريجها قدرة تنافسية تمكنهم من تولى مسئولياتهم التاريخية في التنمية وقيادة عجلة التطور والتقدم في مصر.إننا يجب أن نطرح قضايا التعليم العالي وتحدياته بشفافية وعلى المستويات كافة وعلى المسئولين عن التعليم أن يسألوا أنفسهم، ويسألوا مؤسساتهم عنها في محاولتهم الجاهدة لتحقيق موازنة بين مختلف السياسات المتبعة ومختلف النشاطات المؤسسية في التعليم العالي، وبين الحاجات التي يمليها الاقتصاد الجديد. إن مصر تملك رصيداً متراكماً من المعرفة في مؤسسات التعليم العالي يجب حسبانه بين الاعتبارات الكثيرة التي تشكل القوة الدافعة للتغيير في التخطيط وتحقيق التقدم، سواء علي مستوى سياسة الحكومة أو مؤسسات التعليم، ومرة أخرى أكرر

أن التعليم العالي في مصر هو فرصة وليس محنة، وأن الأمر يعود إلينا كدولة ومجتمع في كيفية اعتباره.

إن مؤسسات التعليم العالي هي بمثابة عامل التغيير داخل المجتمعات النامية والتي تقودها نحو المستقبل. ومن ثم لا ينبغي أن نسمح لتلك المؤسسات بالانهيار بل يجب إيلاء الأولوية لإصلاحها فهي ضرورية للمجتمع برمته غير أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه بنفس مستوى التفكير الذي كنا عليه ساعة خلق المشكلات الحالية.

****

مفاهيم التعليم عن بعد وسياساته

Distant Interactive Learning

Distance Education Standards and Guidelines

Prof.Hossam Badrawi

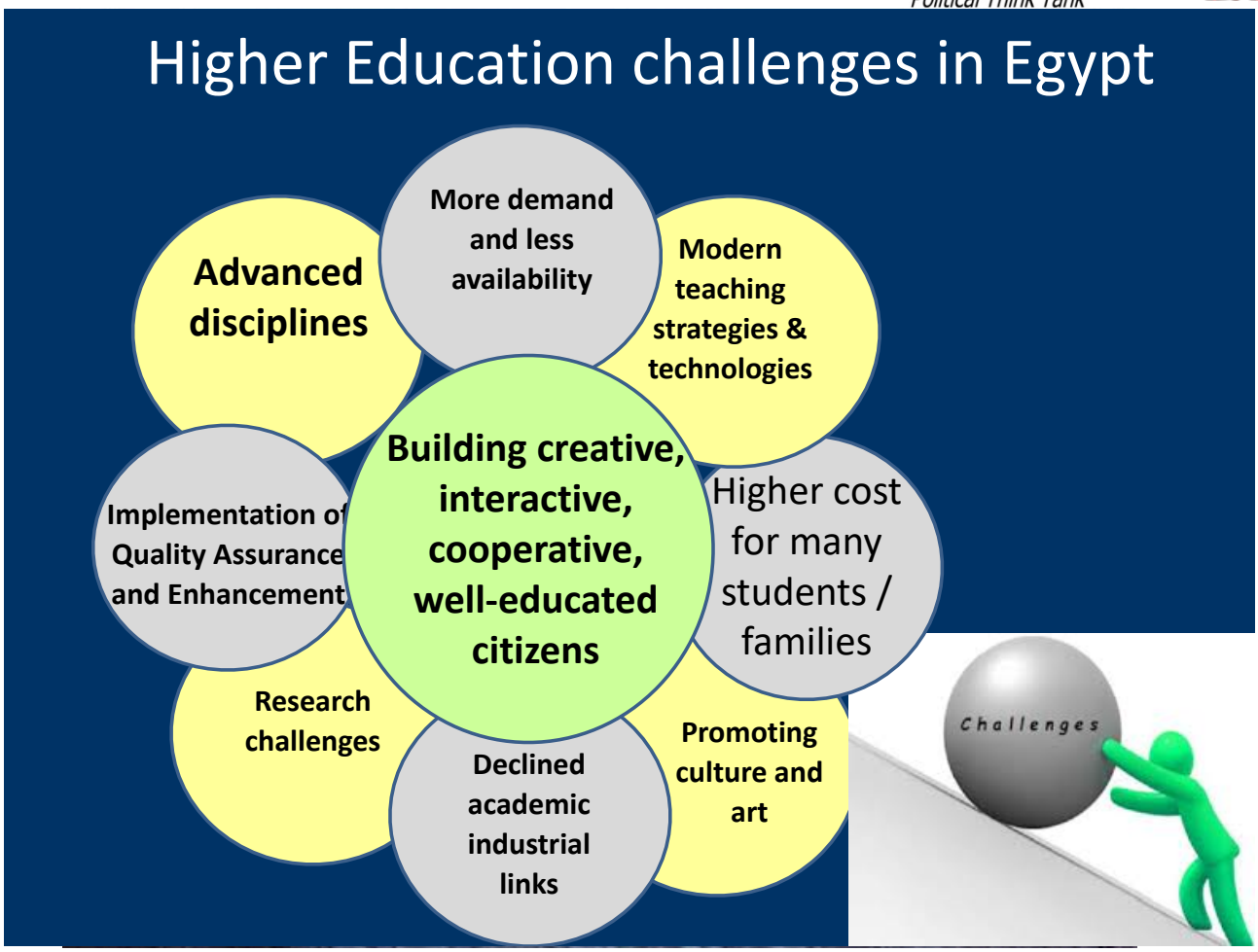

Introduction:

We have to know that Several degrees and programs can now be completed solely through online delivery, others need blended educational approach and we have to identify both..

Technological and pedagogical advances in distance learning are evolving rapidly , widespread, and a lot of great improvement of the quality of distance education has been achieved to include more opportunities for student discovery and engagement.

The growth of distance learning offerings at colleges across the world has led to the development of broad standards that should be identified and used.

As far as i know ,Their is no Distance Learning (DL) Committee in Egypt yet however the world has made progressive steps to develop proper quality assurance for this type of education seeking to establish policies , Quality Matters standards, and best practices in distance learning.

The purpose of this document is to outline my vision for the Institutional Standards and Guidelines for Distance Learning in Egypt & Mena region .

Distance Learning Guidelines and Standards should include:

- Learner Support & Resources
- Netiquette Guidelines
- Innovative Teaching with Technology
- Interactivity
- Quality of the Distance Learning Courses
- Courses and Program Integrity guid lines
- Training and Professional Development

Egypt & Quality Matters Standards Should include:

- Principles of Accreditation
- Quality Matters Standard
- Distant Education & Interactivity Policy Statement
- Best Practices for Electronically Offered Degree & Certificate programs.

Objectives:

1. Provide students with important information about distance learning courses prior to registration and ensure students taking distance learning have access to institutional academic support resources (advising, library, Accommodation and Access, etc.).
2. Ensure students are provided with a consistent and secure way to access distance learning course materials and grades through CSU's Learning Management System.
3. Ensure a level of interaction and communication between students and instructor (as well as students to students) that is regular and substantive.
4. Ensure the quality of distance learning courses to be acceptable to students, transfer universities, and local employers, and meet or exceed the quality standards defined in Quality Matters national standards.
5. Minimise academic dishonesty by verifying students' identities prior to taking exams, ensure authentication of students enrolling in online courses, and by encouraging faculty to adopt instructional practices that minimise the possibility of academic dishonesty.
6. Encourage faculty to keep up with advances in distance education through ongoing professional development.

Distance Learning

Distance Learning Courses must meet an approved Education definition for Distance Learning:

Definition of Distance Education:

For the purposes of accreditation review, distance education is defined as formal educational process in which the majority of the instruction (interaction between students and instructors and among students) in a course occurs when students and instructors are not in the same place.

Distance education means education that uses one or more of the technologies listed instruction to students who are separated from the instructor

and to support regular and substantive interaction between the students and the instructor, either synchronously or asynchronously.

The technologies may include:

- The internet
- One-way and two-way transmissions through open broadcast, closed circuit, cable, microwave, broadband lines, fiber optics, satellite, or wireless communications devices
- Audio conferencing
- DVDs, or CD–ROMs used in a course in conjunction with any of the technologies listed above

Definition of Correspondence Education:

Correspondence education is a formal educational process under which the institution provides instructional materials, by mail or electronic transmission, including examinations on the materials, to students who are separated from the instructor. Interaction between the instructor and the student is limited, is not regular and substantive, and is primarily initiated by the student; courses are typically self-paced.

Policy Statements

1. At the time of review for accreditation , the institution should demonstrate that the student who registers in a distance or correspondence education course or program is the same student who participates in and completes the course or program and receives the credit by verifying the identity of a student who participates in class or coursework by using, at the option of the institution, methods such as (1) a secure login and pass code,(2) proctored examinations, and (3) new or other technologies and practices that are effective in verifying student identification.

2. At the time of review for accreditation, the institution should demonstrate that it has a written procedure for protecting the privacy of students enrolled in distance and correspondence education courses or programs.

3. At the time of review for accreditation , the institution should demonstrate that it has a written procedure distributed at the time of registration or enrolment that notifies students of any projected additional student charges associated with verification of student identity.

4. An institution that offers distance or correspondence education must ensure that it reports accurate headcount enrollment on its annual Institutional Profile submitted to the State or the assigned Commission for accreditation

.

5. Institutions must ensure that their distance and correspondence education courses and programs comply with the Principles of Accreditation. This applies to all educational programs and services, wherever located or however delivered.

Guidelines in the Application of the Principles of Accreditation to Distance Education

With the underlying concept that the Principles of Accreditation apply to all programs of the institution, regardless of mode of delivery, institutions should consider the following guideline statements in implementing and reporting on distance and correspondence education programs.

Mission

If an institution offers significant distance and correspondence education, it should be reflected in the institution's mission.

Curriculum and Instruction

-The faculty assumes primary responsibility for and exercises oversight of distance and correspondence education, ensuring both the rigor of programs and the quality of instruction.

-The technology used should be appropriate to the nature and objectives of the programs and courses and expectations concerning the use of such technology are clearly communicated to students.

-Distance education policies should be clear concerning ownership of materials, faculty compensation, copyright issues, and the use of revenue derived from the creation and production of software, tele-courses, or other media products.

-Academic support services should be appropriate and specifically related to distance education and inter-activities.

-Program length should be appropriate and hours of learning should be identified for all participants .

-For all degree programs offered through distance interactive education, the programs embody a coherent course of study that is compatible with the institution's mission and is based upon fields of study appropriate to higher education.

-For all courses offered through distance interactive education, the institution employs sound and acceptable practices for determining the amount and level of credit awarded and justifies the use of a unit other than semester credit hours by explaining it equivalency.

-An institution should show if it is entering into consortial arrangements or contractual agreements for the delivery of courses/programs or services offered by distance or distant interactive or correspondence education is an active participant in ensuring the effectiveness and quality of the courses/programs offered by all of the participants.

Faculty :

An institution offering distance or correspondence learning courses/programs ensures that there is a sufficient number of faculty qualified to develop, design, and teach the courses/programs.

The institution should have clear criteria for the evaluation of faculty teaching distance education courses and programs.

Faculty who teach in distance interactive and correspondence education programs and courses should receive appropriate training.

Institutional Effectiveness

Comparability of distance interactive and correspondence education programs to campus-based programs and courses should be ensured by the evaluation of educational effectiveness, including assessments of student learning outcomes, student retention, and student satisfaction.

The institution should regularly assesses the effectiveness of its provision of library/learning resources and student support services for distance interactive or correspondence education students.

Library and Learning Resources

Students should have access to and can effectively use appropriate virtual library resources.

Access is provided to virtual laboratories, facilities,
appropriate to the courses or programs

Students should have adequate access to the range of services appropriate to support the programs offered through interactive distance and correspondence education.

Students in distance or correspondence programs should have an adequate procedure for resolving their complaints, and the institution follows its policies and procedures.
Advertising, recruiting, and admissions information should adequately and accurately represent the programs, requirements, and services available to students.

Documented procedures should assure that security of personal information is protected in the conduct of assessments and evaluations and in the dissemination of results.

Students enrolled in distance education courses should be able to use the technology employed, have the equipment necessary to succeed, and are provided assistance in using the technology employed.

Facilities and Finances

Appropriate equipment and technical expertise required for interactive distance and correspondence education are available.

The institution, in making such a service , should provides adequate funding for faculty, staff, services, and technological infrastructure to support the methodology.

fundamental characteristics of accreditation for distant education:

- Participation in the accreditation process should not be voluntary and should be an earned and renewable status.

- institutions should develop, amend, and approve accreditation requirements.

-The process of accreditation should be representative,responsive,and appropriate to the distant education approach and of institutions accredited.

- Accreditation should be considered a form of self-regulation.

- Accreditation requires distant education institutional commitment and engagement.

-Accreditation as a standard should be based upon a peer review process.

- Accreditation requires an institutional commitment to student learning and achievement.

- Accreditation acknowledges an institution's prerogative to articulate its mission, within the recognized context of higher education and its responsibility to show that it is accomplishing its mission via the it's new educational approach.

- Accreditation requires institutional commitment to the concept of quality enhancement through continuous assessment and improvement.

- Accreditation expects an institution to develop a balanced governing structure designed to promote institutional integrity, autonomy, and flexibility of operation.

-Accreditation expects an institution to ensure that its distant interactive programs are complemented by support structures and resources that allow for the total growth and development of its students.

Netiquette Guidelines

Navigating the learning experience in an online environment requires a unique set of behavioural guidelines.

We recommend the following for all students engaging in online learning:

With the onset of the online education environment and online courses a new buzzword has evolved called, netiquette.

Netiquette,is defined, as Etiquette on the Internet (or net).

In an online course students,faculty & administrators will have their communication skills tested! They will be speaking through writing both to fellow students and instructors, so it is imperative to communicate well and professionally.

Mostly, when speaking in an online course, or in any online environment for that matter, the same rules apply for etiquette as in real-time.

The golden rule of netiquette in an online class or environment is, do not do or say online what you would not do or say offline.

Let's look at five important netiquette rules in an online course or education environment:

1. **Be friendly, positive and self-reflective**. When people cannot see each other, and also do not know each other , feelings can be hurt if they are not careful in how they express themselves. The old saying, think before you speak is important here. Think before you write. Do not respond when you feel angry. Wait. Write it down somewhere and come back to it. When you do, you may find that you no longer feel the same way as you did when you wrote it, because you have had time to reflect about the situation. Last, if you still feel the need to be heard, then edit before you post, and write it in terms that are easily embraced. This is also true when you feel a critique is necessary, say it in a positive tone. Reread what you have written to be sure it is positive.

2. **Use proper language and titles**. Participants in Distant Education should not use slang or even profane words in an online environment, even if they are words we consider, "not so bad," as they will sound offensive to the reader.

Students should not refer to their professors as "Doc" or by his or her first name, unless it is acceptable with him or her to do so.instructors should show all respect to their students if communicating one to one or interactive classroom.

Also, participants should not use caps lock when writing. It will insinuate yelling. That would hurt someone's feelings and possibly give him or her the wrong impression of each other.

3. **Use effective communication**. This takes practice and thoughtful writing. Every one should speak and write clearly at all times. Again, reread before you respond. Define and restate your words when necessary. Correct a misunderstanding right away.

Chances are, if one person felt a certain way about what you said, then another may have as well. Likewise, be mindful of chosen words and joking. Let's say for example, I write, "get out!" This slang term can be interpreted in several ways, either positively or negatively.

4. **Professionalism**. We prefer toLeave the characters like smiley faces, and instant message abbreviations out. Your friends may like it, but chances are, your professor will not. Save it for personal conversations or definitely ask for permission before using them. They may be interpreted as childish or too casual for the online education environment. Last, always say please and thank you.

5. **Ask for clarification.** If student are unsure of what was said, or the instructor's directive, or are trying to interpret a person's expressions, then ask again.
Do not sit in silence either misunderstanding or feeling offended.
Do not interrupt though, wait until there is a break in the conversation, or until the open interaction occurs.
Your instructor will appreciate your responsiveness and maturity.
A simple way to do this is to say (or write), "I did not understand...", always keeping the onus for the misunderstanding on yourself.

With these top five netiquette rules, you are on your way to online success!

The Golden Rule of Netiquette

With these top five netiquette rules, you are on your way to a great grade in your online course.

Most importantly, when speaking in an online course or in any online environment for that matter, the same rules apply for etiquette as in real-time.

The golden rule of netiquette in an online class or environment is, do not do or say online what you would not do or say offline.